الفصل الرابع
المكتبات الوطنية والسياسية الوطنية للمعلومات

obeikandl.com

obeikandl.com

تمثل المكتبات الوطنية "National Libraries" فى أى قطر من الأقطار أعلى مستويات الخدمة المكتبية والمعلوماتية فى هذا القطر، وتعتبر مركز النشاط به. ومن المفروض أن تضم جميع الإنتاج الفكرى فى هذا القطر، ومن بين أولى مهامها تقديم الخدمات الببليوغرافية على مستوى القطر. وقد أصبح من المقرر أن المكتبات الوطنية هى «أى مكتبة بغض النظر عن اسمها تقع عليها مسؤولية جمع وحفظ نسخ معينة من كافة المطبوعات ذات الأهمية التى تنشر فى القطر الذى تتواجد فيه تلك المكتبة التى تعتبر مركز إيداع وفقا لقانون تصدره الدولة المعنية أو ما يماثله من قرارات أو إجراءات».

ووفقا لتصنيف اليونسكو للمكتبات الوارد بالتوحيد الدولى لإحصاءات المكتبات فإن المكتبات الوطنية هى «المكتبات التى تكون مسؤولة بغض النظر عن اسمها أو لقبها عن اقتناء وحفظ نسخ من كل المنشورات ذات الدلالة Significant" التى تنشر فى القطر، وتؤدى دورها كمكتبة إيداع سواء بنص القانون أو أى ترتيبات أخرى».

ويمكن القول بأن المكتبة الوطنية فى أى بلد هى «المسؤولة عن جمع وحفظ إنتاج البلد العام من الكتب لخدمة الأجيال القادمة، وإن الصفة الرئيسية لأى مكتبة وطنية هى دون شك احتلالها موقع الصدارة، وذلك مقارنة بسائر أنواع المكتبات الأخرى فى هذا البلد.

هذا وفى مؤتمر بانجور 1963 قدم "I.B.Magnussen" ورقة حدد فيها الوظائف الرئيسية للمكتبة الوطنية ومن بينها «الإسهام فى التخطيط الوطنى للمكتبات». كما يشير همفرى "Humphrey" .K.W إلى الموقع الذى تحتله المكتبات الوطنية فى التكوين المكتبى العام لأى بلد بقوله: «يجب أن تقوم المكتبة الوطنية بالدور الرئيسى الفعال فى تطوير الشؤون المكتبية. والمتوقع منها أن تكون المكتبة الرائدة فى جميع المجالات»، أى تأتى على قمة الهرم، حيث تضطلع بمهامها على المستوى الوطنى،

سواء كانت مكتبة فريدة شاملة على هذا المستوى، أو منظومة من المكتبات المتخصصة. وفضلا عن مسؤولياتها المهنية والتراثية تقدم المكتبات الوطنية خدماتها كملجإ أخير للباحثين الذين يستنفذون كل فرص الحصول على ما يحتاجون إليه من مصادر أخرى.

إذ ينبغى أن تشكل هذه المكتبات عنصرا مركزيا من عناصر الشبكة الإعلامية للبلد المعنى، كما ينبغى أن تكون قادرة على أن تساهم مساهمة فعالة فى البرامج التعاونية على الصعيد الدولى، أو على الأقل فى البرامج ذات النطاق الإقليمى والتى يمكن أن تكون أكثر فائدة بالنسبة للبلد المعنى. ان ما تحتاج إليه دول العالم الثالث بالذات وضمنها الدول العربية هو نظام معلومات حديث يتكون من مكتبة وطنية شاملة موحدة، تدعمها السلطة ماليا، وتزودها بقانون رادع يفرض دورها القيادى بين مكتبات القطر. وترسم لها أهدافا علمية مستفيدة من التجارب التى مرت بها مكتبات دول العالم المتقدم، ثم يترك لها أمر التخطيط لنظام معلومات وطنى حسب التقنيات الدولية، والنظم الحديثة فى المعلومات.

والنظام الوطنى للمعلومات هو مجموعة الموارد والمقومات والتدابير التى تكفل التدفق المناسب للمعلومات فى الحدود الوطنية، وذلك وفقا لاستراتيجية وطنية تعتمد على الإدراك الواعى للأولويات والإمكانات والإحتياجات الوطنية.. إلخ، مما يكفل توفر المعلومات المناسبة فى متناول جميع فئات المستفيدين المحتملين. وعادة ما تكون الإستراتيجية الوطنية للمعلومات جزءا لا يتجزأ من خطة الدولة واستراتيجيتها الخاصة بالجوانب العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، ويتطور النظام الوطنى للمعلومات استجابة لاحتياجات المستفيدين من المعلومات وذلك بأن:

ـ تتحمل الدولة مسؤولية معينة بالنسبة لإنشاء وتشغيل النظام الوطنى للمعلومات. ويجب أن تتحدد المسؤوليات التى تتصل بصفة أساسية بعمليات الإدارة والتخطيط والتنسيق.

ـ تتولى هيئة حكومية مركزية واحدة القيام بمسؤولية الدولة فى تنظيم نشاط

المعلومات وخدمات «الأرشيف» والمكتبات على أن تكون الهيئة الحكومية المذكورة جزءا من وزارة مختصة أو سلطة مركزية. والغرض من ذلك هو الإفادة من التركيز والمركزية... وقد تكون هذه الهيئة المركزية هى نفسها المركز الوطنى للمعلومات أو المكتبة الوطنية، والتى تمثل بموقعها البارز فى سياق النظام الوطنى لمرافق المعلومات، المنفذ الرئيسى الذى يطل منه المجتمع المحلى على مجتمع المعلومات Information Society على المستوى الإقليمى والعالمى. فالمكتبة الوطنية، بما يتوفر لها من موارد مادية وبشرية، مؤهلة لأن تشارك فى جميع أشكال التعاون وتبادل الوثائق والمعلومات على المستوى الدولى، فضلا عن مسئوليتها عن رعاية برامج التنسيق والتعاون وتبادل المنفعة على المستوى الوطنى.

ويتمثل دور المكتبة الوطنية فى إطار النظام الوطنى للمعلومات فى الأدوار الآتية:

أ ـ تزويد الخدمات الضرورية المتمثلة فى وظائف المكتبة الوطنية.

ب ـ القيام بالدور القيادى فى تنسيق جهود بقية مكتبات البلد والمكونة لنظام المعلومات الوطنى.

ج ـ المساهمة فى تخطيط النظام الوطنى للمعلومات، ثم العمل على تنميته وصيانته.

كما تقوم أيضا بتقديم المقترحات التى تؤدى إلى تطوير السياسة الوطنية للمكتبات، وإلى تخطيط وتطوير خدمات المكتبة الوطنية بالتعاون مع الأجهزة والهيئات الأخرى، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجادة فى تخطيط وتطوير النظم الوطنية للمعلومات بشكل عام وشامل.

تخطيط البنيات الأساسية للمعلومات:

لقد ورد ضمن التقرير النهائى لمؤتمر اليونسكو حول تخطيط البنية الأساسية للنظام الوطنى للمعلومات الذى عقد عام 1974 بباريس:

«إن المعلومات تعتبر أحد العناصر الأساسية للموارد الوطنية، وإن الحصول عليها

يعتبر أحد الحقوق الإنسانية الأساسية. من أجل ذلك فإن وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للمعلومات هو السبيل الوحيد لضمان حصول العاملين بمختلف المجالات الإدارية والتربوية والعلمية والثقافية على ما يحتاجونه من معلومات. وغالبا ما تسمى الإمكانات الوطنية اللازمة لتيسير سبل الحصول على المعلومات، وتداول المعارف والمعلومات، ومن ثم الإفادة من هذه المعارف فى المجالات التطبيقية، بالبنيات الأساسية "Infrastructure" للمعلومات فى الدولة، وتضم سبعة عناصر هى:

أ ـ نواة من المؤسسات التى تهتم بأوعية المعلومات (المكتبات ومراكز التوثيق ومراكز تحليل المعلو مات.. إلخ).

ب ـ عددا من العاملين بالمعلومات المؤهلين لهذا النشاط.

ج ـ قنوات اتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات، كالمستشارين الفنيين، والباحثين العلميين، والمهندسين، ورجال التقنية ومؤسسات البحث والتطوير، والمعاهد التقنية وغيرها من الوحدات الفنية.

د ـ قنوات اتصال بالهيئات الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات، كالأجهزة الحكومية، والقطاعات الاقتصادية، والمعاهد التعليمية، ومؤسسات البحث والتطوير، والمعاهد التقنية.

هـ ـ قنوات اتصال بالمستفيدين فى الاتجاهين "Two-Ways".

و ـ تشكيل نمط تنظيمى يجمع هذه المصادر والموارد البشرية والقنوات معا ويدفعها للحركة.

ز ـ استراتيجيات وطنية ترعى التطوير المنهجى المستمر للبنيات الأساسية وتشجعه.

ويضيف نيلا ميجيه إلى عناصر البنية الأساسية المذكورة أعلاه الآتى:

أ ـ المقدرة على استلام وتسجيل ونشر المعلومات التى تصدر فى البلد وعن البلد، وبواسطة مواطنى ذلك البلد أينما كان مقرهم.

ب ـ الوسائل والسبل والتقنيات للوصول إلى نشر المعلومات فى شكل يتناسب مع احتياجات ومقدرات المستخدمين.

ج ـ وسائل تدريب المواطنين منذ الطفولة على استخدام المعلومات ومصادرها ونظمها.

ومهما كان الشكل النهائى الذى يمكن أن يتخذه تنظيم أجهزة المعلومات على المستوى الوطنى، فإن هذا التنظيم ينبغى أن ينطوى على العناصر الأساسية التالية:

1ـ الجهاز الحكومى المسؤول عن الإشراف والتخطيط والتنسيق.

2ـ المركز الوطنى للمعلومات.

3ـ شبكة من مراكز المعلومات المتخصصة التى تنمو تدريجيا تبعا لاحتياجات التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية [مراكز حكومية لخدمة بعض قطاعات الخدمات والانتاج، مراكز خاصة بالشركات والمؤسسات ومراكز البحوث].

4ـ المكتبة الوطنية.

5ـ شبكة من المكتبات المتخصصة التى تلبى احتياجات قطاعات معينة من المستفيدين فى المجالات التخصصية المختلفة.

6ـ مراكز توثيق متخصصة تهتم بنوعيات معينة من مصادر المعلومات كوثائق براءات الاختراع والمواصفات القياسية وتقارير البحوث... إلخ.

السياسة الوطنية للمعلومات:

يمكن تعريف سياسة المعلومات بأنها خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل بواسطة جميع الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما عرفت أيضا بأنها «مجموعة القواعد والمبادىء العامة التى تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه المعلومات فيها بما يخدم أهدافها العامة ومصلحتها الوطنية. وتحدد على أساس واقع المجتمع وتطلعاته وظروفه وإمكاناته، واحتياجاته ومتطلباته من المعلومات على كافة المستويات وفى مختلف المجالات». وفى تعريف آخر «هى

سياسة توجهها الدولة لتنسيق جميع المسائل المتعلقة بتنظيم وبث المعلومات» أى الأهتمام بوسائل الوصول إلى المعلومات.

ومع ذلك فالحجم المطلق للمعلومات ومشكلة تعريف حقل المعلومات فى حد ذاته وسرعة التغيير التقنى فى خدمات المعلومات ومنتجاتها، يجعل وضع صبغة سياسة للمعلومات أمرا صعبا للغاية. فحتى الدول المتقدمة تعتبر دولا نامية فيما يتعلق بسياسة المعلومات اذ لم يحاول أى بلد صناعى أن يتبنى سياسة متكاملة لحقل المعلومات.

على أنه يجب أن تكون سياسة المعلومات متفقة مع السياسات والأهداف المعلنة للدولة. ويجب أن تكون مقبولة سياسيا وواقعية اقتصاديا. على أن تحدد وتنفذ من خلال التشريعات التى تصدرها الدولة والقرارات والإجراءات التى تتخذها، وأن تعالج هذه السياسة جميع الأمور المتعلقة بالمعلومات ونظمها وخدماتها وعلاقتها بالنظم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها فى الدولة. إن قيام الدولة بوضع سياسة وطنية للمعلومات والتأكيد على تنفيذ التشريعات وتبنى الإجراءات الإدارية من أجل تنفيذها بما فى ذلك التسجيل والإيداع الوطنى لجميع مصادر البيانات والمعلومات المعدة، لكفيل بإعطاء دفعة قوية لنظام المعلومات وخدماته.

إن بين السياسة والنظام علاقة متبادلة إذ يمارس كل منهما تأثيرا سلبيا وإيجابيا مباشرا على الآخر. وببسيط العبارة تعرف السياسة بأنها خطة عمل أو بيان الأهداف والغايات. أما النظام فهو مجموعة من الأشياء أو الأجزاء تعمل معا. وبالتالى فإن السياسة بيان بالأهداف والغايات تنفذ فى شكل خطة عمل تتكون من وحدات أو أجزاء منفردة تسير جميعها لتؤدى وظائفها فى تناسق أو فى شكل نظام. لذا ينبع النظام من السياسة كما أن السياسة مستلزم مسبق للنظام. وعليه فإن هنالك الإطار لنوع الهيكل أو النظام الوطنى للمكتبات والمعلومات الذى ينبثق عنها.

وفى هذا الصدر تشير إحدى وثائق اليونسكو الأساسية حول نظم المعلومات الوطنية NATIS إلى أن «السياسة الوطنية للمعلومات» هى «الهدف الأول» لمتطلبات نظم المعلومات الوطنية .

إن صياغة السياسة الوطنية للمعلومات وبناء النظم الوطنية للمعلومات جهد وطنى يتم ضمن محيط النظام الاقتصادى والاجتماعى والتقنى والإدارى السائد فى البلد. وينبغى أن تصاغ سياسة المعلومات الوطنية لتكون مرشدا لإجراءات ضمان فعالية تمويل نظم معلومات تمويلا أفضل والتى بدورها تسهل وتحسن انسياب المعلومات للمسؤولين عن اتخاذ القرار، وعلى أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

أ ـ توفير مقومات الاستغلال الأمثل للمعلومات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

ب ـ ضمان توفير المعلومات المناسبة لكل من يحتاج إليها، بخاصة من المسؤولين عن اتخاذ القرارات الإدارية الاستراتيجية فى جميع قطاعات المجتمع.

ج ـ توعية السلطات الرسمية بقضية المعلومات.

د ـ توفير خدمات المعلومات المناسبة للاحتياجات الحالية، مع القدرة على التطوير استجابة للاحتياجات المستقبلية.

هـ ـ تشجيع التعاون وتبادل المعلومات والخبرات على المستويين الوطنى والعالمى.

إن التخطيط لوضع سياسة وطنية للمعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد الأهداف بدقة ووضوح، حتى يشتغل النظام الوطنى للمعلومات بكفاءة ودون عوائق. وهناك عدة أساليب لذلك قد تختلف وتتباين من قطر إلى قطر حسب التشريعات والنظم القائمة فى كل بلد. فبعضها يجعل مهمة ذلك موكولة إلى مجلس أعلى للمكتبات والمعلومات أو مجلس تنسيق بين مختلف القطاعات المتخصصة بالمعلومات. وبعضها يؤلف لجنة استشارية وطنية تقوم بوضع السياسة الخاصة بخدمات المعلومات فى القطر. وفى العادة يكون من الضرورى:

أ ـ وضع خطة وطنية شاملة منسقة للنظام الوطنى للمعلومات بما فى ذلك الضبط الببليوغرافى الوطنى.

ب ـ التعرف على الاحتياجات والمصادر الوطنية للمعلومات والمكتبات.

ج ـ وضع قواعد ومعايير لتطوير المصادر والخدمات الوطنية للمعلومات والمكتبات بما فى ذلك تطوير البرامج الجامعية وغير الجامعية الحالية لإعداد الأفراد اللازمين لمختلف أنواع المكتبات ومراكز المعلومات وبالنسبة إلى الاحتياجات المستقبلية.

د ـ التنسيق بين مختلف الخدمات والأنشطة فى مجال المعلومات والمكتبات حتى يقلل من التكرار غير الضرورى بين هذه الخدمات.

هـ ـ أن تتحمل المكتبة الوطنية مسؤوليتها القيادية فى العمل الببليوغرافى على مستوى الدولة، وأن تكون حلقة الوصل بين أنشطة الدولة والأنشطة الدولية.

و ـ زيادة الموارد المالية المخصصة للمكتبات والمعلومات، وأن يكون ذلك كإجراء منظم ومنتظم ضمن خطة الدولة للتنمية.

إن النظام الوطنى للمعلومات هو الهيكل الذى يخطط له أن يبزغ من السياسة الوطنية لخدمات المعلومات، ويتوقع له أن يكون فى جوهره نظاما موحدا من شبكات المكتبات ومراكز التوثيق وخدمات المعلومات تترابط وتعمل وفق ممارسات مهنية مشتركة ومواصفات وبروتوكولات اتصالات متوائمة، يقوم على إدارته مجلس وطنى لخدمات المكتبات والمعلومات من مدراء المكتبات ومراكز المعلومات ومتخصصين فى الجوانب التقنية لخدمات المكتبات والمعلومات توكل مسؤولية تنفيذ سياساته إلى أمانة عامة تتبع الرئيس التنفيذى أو أى مؤسسة أخرى مناسبة مثلا ابرز مكتبة فى البلد.

إن تأسيس هذا المجلس أو سواه حيث تمثل فيه الوزارات والجامعات والمراكز العلمية وأقسام تدريس علوم المعلومات والمكتبات وغيرها من الجهات ذات العلاقة بقطاع المعلومات وربطه بالسلطة العليا فى الدولة بهدف ضمان قيامه بأعماله على الوجه الأمثل، من شأنه أن يؤمن مستلزمات النظام الوطنى للمعلومات الذى سيحد بدوره من الإزدواجية وهدر الموارد وإزالة عوامل الضعف والتبعثر التى تسود خدمات المكتبات والمعلومات فى القطر. ومن أهم مهمات هذا المجلس:

1 ـ صياغة السياسة الوطنية للمعلومات.

2 ـ التخطيط لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات ضمن خطة التنمية الوطنية.

3 ـ تحقيق التعاون والتنسيق الأمثل بين جميع مؤسسات المكتبات والمعلومات.

4 ـ تعزيز المشاركة والاستفادة من نظم برامج المعلومات الوطنية والدولية.

5 ـ نشر وتعزيز الوعى بأهمية المكتبات والمعلومات فى المجتمع.

6 ـ تعزيز إعداد وتدريب القوى البشرية فى قطاع المكتبات والمعلومات.

7 ـ إقرار المواصفات والمقاييس فى مجال المعلومات وسبل استخدامها.

8 ـ رسم السبل الكفيلة باستخدام تقنيات المعلومات وتحقيق المشروعات الخاصة بها.

9 ـ تحديد المخصصات المالية الخاصة بقطاع المعلومات والمكتبات.

10 ـ التخطيط والتوجيه لإجراء البحوث والدراسات فى حقول المكتبات والمعلومات وجمع الإحصاءات والبيانات فى هذا المجال.

11 ـ توجيه صناعة النشر وتطويرها.

12 ـ تمثيل الدولة فى العلاقات والمحافل العربية والدولية فى مجال المكتبات والمعلومات. ونظرا لأن قطاع المعلومات يواجه العديد من المشاكل أهمها:

أ ـ تدنى نظم وخدمات المعلومات إلى أدنى حد بحيث تكون قليلة الفائدة أو النفع "Underutilized".

ب ـ فى إقامة البنية التحتية للمعلومات، كان التركيز فى معظمه على تجهيز واستيراد خدمات المعلومات فى حين أعطيت أهمية قليلة لتحشيد أو تنظيم مصادرها لمواجهة الطلب المقبل.

ج ـ الوصول إلى المعلومات والبيانات المنتجة محليا فى أقطار عديدة أمر غير مرضى.

د ـ الوصول إلى المعلومات والبيانات الخارجية والدولية يكون عادة مفيدا بواسطة تكاليفة المرتفعة.

هـ ـ ميكانيكية التعاون على المستوى الوطنى والسياسة الوطنية للمعلومات فى كل بلد غير ملائمة أو غير كافية لسد احتياجات المستفيدين، وبناء على ذلك لا يتم تجميع أو تنظيم المعلومات حسب الأولويات واعتمادها كذخيرة.

و ـ الافتقار إلى نظام علمى للتعامل مع سرية المعلومات.

ز ـ غياب الإطار التشريعى ـ فى أكثر الأحيان ـ اللازم لتنظيم خدمات المكتبات

والمعلومات والافتقار إلى الإجراءات الإدارية اللازمة لضمان التطبيق الفعال للتشريعات القائمة أو الالتزام بها.

وبناء على ذلك ينبغى:

أ ـ الاعتراف بأن المعلومات مصدر أساسى وحيوى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

ب ـ تشجيع الوصول بسهولة وبسرعة إلى مصادر المعلومات الوطنية والدولية بالنظر إلى أهمية المعلومات فى التخطيط للتنمية.

ج ـ جعل المعلومات المحتوى الأساسى لسياسات البحوث.

د ـ الاستفادة من البنيات الأساسية القائمة فى مجال المعلومات لإنشاء شبكة معلومات وطنية من أجل التنمية وإقامة اتصال بالنظم الدولية القائمة.

هـ ـ إجراء دراسات حول اختبار واستخدام التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات.

و ـ تشجيع المجتمع الوطنى التقنى والعلمى على انتاج مزيد من الأعمال عن المسائل المتعلقة باحتياجات التنمية.

ز ـ تحسين نشر المعلومات واستخدامها عن طريق تدريب المنتفعين بها.

ح ـ توفير وضع مهنى لإخصائيى المعلومات والمحترفين يضمن استخدام الموظفين المناسبين.

ط ـ تدعيم البرامج التدريبية لأمناء المكتبات والموثقين وأخصائيى المعلومات والمحفوظات.

ى ـ وضع معايير قانونية وإدارية لتطوير المعلومات فى المجالات المختلفة.

ومن بين العوامل التى تلازم كفاءة النظام الوطنى للمعلومات وبالتالى نجاح السياسة الوطنية للمعلومات:

أولا. عناصر التنسيق:

عادة ما تقوم بمهمة التنسيق جهة حكومية ذات علاقة مباشرة بأنشطة المعلومات لما

لذلك من ضمان لنجاح السياسة الوطنية للمعلومات بطريقة فعاله، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن أن تحد هذه الجهات الحكومية من عملية تكرار الجهود والإسراف فى الموارد حيث بيدها صياغة وتنفيذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة لنمو وتدعيم سياسة نظم المعلومات وخدماتها.

ثانيا. بناء قواعد المعلومات واستخدامها:

ينبغى أن تخصص أى سياسة وطنية للمعلومات أولوية قصوى لنظم المعلومات المحوسبة وفق الموارد المتاحة، ووفق بناء قواعد معلومات وطنية، مع دراسة أفضل السبل لتمكين المستفيدين للوصول إلى استخدام قواعد المعلومات ونظم الاتصال المباشر العربية والدولية.

ثالثا. حرية الوصول إلى المعلومات:

للوصول السريع لمصادر المعلومات يجدر بالجهات المسؤولة وضع التراتيب الإدارية والفنية التغطية وتنسيق مصادر المعلومات الوطنية لضمان شمولية التغطية والتناسق لمصادر المعلومات والمشاركة فى الموارد وربط النظم، ومساندة المراكز المتخصصة بتحليل المعلومات والبيانات فى سبيل تحقق الاستفادة المثلى منها وفق المبدإ الأساسى لحرية الوصول إلى المعلومات ومصادرها ودون إغفال القيود الضرورية على هذه الحرية فيما يخص اعتبارات الأمن الوطنى والخصوصية الشخصية والمؤسسية والأخلاق الاجتماعية والثقافية وحقوق الملكية والكفاءة الإدارية.

رابعا. تنمية القوى البشرية:

يشكل العنصر البشرى المتخصص أهم عناصر البنية الأساسية للمعلومات، إذ تعتمد كفاءة النظام الوطنى للمعلومات وفعاليته على نوع الطاقة البشرية المهنية والفنية المتاحة. وعليه ينبغى وجود سياسة محددة تخص:

1ـ التأهل الأساسى للعاملين.

2ـ التدريب المستمر والتنمية المهنية على أن تتماشى مع التطورات العلمية الحديثة لتوفير الطاقة البشرية المطلوبة للنظام.

خامسا. تقنية المعلومات:

يتطلب نجاح النظام الوطنى للمعلومات تحقيق الاستثمار الأمثل لتقنيات المعلومات المعاصرة وفق استراتيجيات مدروسة تكفل اختيار المناسب منها، والإفادة الفعالة من خبرات الآخرين والاقتصاد قدر الإمكان فى التكاليف، مع التأكيد على:

- اتباع المواصفات والمقاييس فى الأجهزة والبرمجيات، الصادرة عن المنظمات العربية والدولية للمواصفات والمقاييس.

- تشجيع صناعة الأجهزة والبرمجيات على المستوى الوطنى وحمايتها ونشرها.

- تطويع تقنية المعلومات لخدمة عمليات جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها وتراسلها محليا وخارجيا من أجل الاستفادة القصوى منها فى التنمية الوطنية.

سادسا. المستفيدون:

يشكل المستفيدون من نظم المعلومات أهم عناصر هذه النظم، فالمستفيد هو المبرر الأساسى لوجودها وعليه يجب مراعاة:

- وجود خبرة سابقة لدى المستفيد للتعامل مع هذه النظم.

- الحرص على تدريب هذا المستفيد لكى يتعامل مع أجهزة المعلومات وتبصيره بما يمكن أن تقدمه له هذه الأجهزة من خدمات.

سابعا. التعاون الدولى:

تعتبر عملية التعاون والتنسيق بين أنظمة المعلومات المختلفة من أهم العمليات التى ينبغى الاهتمام بها إلى جانب التفاعل والمشاركة فى النظم والبرامج والنشاطات الأقليمية والدولية للمعلومات للإستفادة من الخبرات السابقة وتجنب عملية تكرار الجهود. كما أن الاشتراك فى الجمعيات والمؤسسات الخاصة والمهتمة بالمعلومات على المستويين الوطنى والعالمى يكفل خدمة أفضل فى هذا المجال.

المراجع العربية والأجنبية

1ـ أحمد بدر، التنظيم الوطنى للمعلومات، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.

2ـ الرسالة الاخبارية للشبكة العربية للمعلومات، مج 2، عدد 14، 1988 مج 3، ع 27، 1989.

3ـ المعلومات من أجل التنمية فى الوطن العربى، تحرير محمود ايتيم، تونس، مركز التوثيق والمعلومات، جامعة الدول العربية، 1988.

4ـ الندوة الاقليمية حول «السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية»، عمان، 1989، راجع رسالة المكتبة، مج 24، ع 3-4، 1989.

5ـ بولين اثرتون، مراكز المعلومات: تنظيمها وادارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم، القاهرة، مكتبة غريب، 1981.

6ـ بيرجرينا مورجان دى جونى، «تجربة بيرو فى التخطيط كمدخل للمعلومات موجه نحو التنمية»، ترجمة درية على الكرار، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، س 12، ع 46، 1982ص ص 70-81.

7ـ حشمت قاسم، «أهمية تعصير النظم المكتبية»، المجلة العربية للثقافة، س 12، ع 23، 1992 ، ص ص 122-139.

8ـ حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، مكتبة غريب، 1990.

9ـ سيسيل وسلى، «نظام المعلومات الوطنى»، المجلة العربية للمعلومات، مج 9، ع 2، 1988 ، ص ص 68-82.

10ـ غى سيلفستر، مبادىء توجيهية للمكتبات الوطنية، اليونسكو [البرنامج العام للمعلومات واليونيسيست]، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية (السلسلة الثانية)1992.

11ـ يونس عزيز، «نظام معلومات.. مثال لصعوباته وانجازاته فى دولة متقدمة»، الناشر العربى، ع 8، 1987ص ص 101-108.

12- Abdulaziz M. Al-Nahari, The Role of National Libraries in Developing Countries With Special reference to Saudi Arabia, London: Mansell publishing Limited, 1984.

13- A. Neelameghan and J. Tocatlian, "International Cooperation in Information Systems and Services", Journal of the American Society for Information Science, Vol. 36, No. 3, 1985, P.160.

14- Birgit Antonsson, "The National Library's Role in developing a National Information Policy - the case of Sweden", A Paper

presented to IFLA 56th General Conference Stockholm, Sweden, 1990.

15-Ian Malley, National and International Imperatives of a UK National Information Policy, Aslib Proceedings 42, 1990.

16- Incyclopedia of Library and Information Sciences, Vol. 19, New york, 1976.

17- M.W. Hill, National Information Policies, The Hague, FID, 1989.

18- Michel J. Menou, "National Information Policy in less developed Countries", International Library Review, 23, 1991.

19- The Role of National Libraries in National and International Systems", Unesco, Bulletin For Libraries, Vol. XXXI, No. 1,1977, pp. 7-25.

obeikandl.com